الفصل الثالث

تطور السياسة الخارجية الليبية بعد الحرب الباردة

obeikandl.com

obeikandl.com

كان لتحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة أثر بارز على الساحة الدولية وخاصة في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد يستأثر بكل عناصر القوة، حيث سعت لعرض مبادئ الديمقراطية الغربية، وحقوق الإنسان، ومحاربة الإرهاب، وعولمة الاقتصاد، عن طريق تدخلاتها المختلفة وتحت ذرائع متعددة وخاصة في المنطقة العربية خاصة لما تكتسيه من أهمية إستراتيجية حيث تعتبر ليبيا احد أهم الدول التي شهدت سياستها الخارجية تفاعلات عديدة مع نهاية الحرب الباردة بانهيار حليفها التقليدي - الاتحاد السوفيتي- فوجدت نفسها أمام مواجهة الغرب وخاصة مع تبنيها لسياسات يرى فيها الغرب أنها تمثل تهديدا لمصالحه فاتجهت ليبيا إلى تبني سياسات أكثر عقلانية على الأقل من منظور الدول الغربية محاولة بذلك الحصول على دعمها في الحفاظ على استقرار نظامها السياسي وحسم كل الأزمات العالقة منذ بداية الحرب الباردة، كما زاد اهتمام السياسة الخارجية الليبية بإفريقيا في مقابل تراجع دورها في المنطقة العربية فعلى ضوء ما سبق سنتناول خلال هذا الفصل لأهم توجهات السياسة الخارجية الليبية في فترة الأحادية القطبية لفهم خلفيات التحولات في سلوكها الخارجي بعد نهاية الحرب الباردة تجاه الغرب من جهة وعلى مستوى تعاطيها مع قضايا المنطقة العربية من جهة ثانية.

المبحث الأول
تحولات السياسة الخارجية الليبية
تجاه الغرب بعد الحرب الباردة

كان للتحولات التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة تأثير على الساحة الدولية ما مكّن الولايات المتحدة الأمريكية من التأثير في النظام الدولي بكل وحداته، كما برزت النزعة التدخليه الأمريكية في شؤون العالم بعد حرب الخليج الثانية، وارتبطت بعرض المبادئ المرتبطة بنشر الديمقراطية الغربية، وحقوق الإنسان، ومحاربة الإرهاب، وعولمة الاقتصاد، حيث كان لهذه التحولات انعكاس مباشر على السياسة الخارجية الليبية على ضوء تبني ليبيا توجهات جديدة في علاقاتها الخارجية مع الغرب.

المطلب الأول
أسباب تحول السلوك الخارجي لليبيا بعد الحرب الباردة

يُمكن فهم دوافع التغير في توجهات السياسة الخارجية الليبية بعد الحرب الباردة من خلال دراسة عنصرين أساسين وهما:

1ـ الأسباب الفكرية:

يقصد بها المرجعية الفكرية التي استند إليها الرئيس القذافي في توجيه السلوك الخارجي لليبيا والتي تضمنت:

أ - التراجع عن تبني مفهوم القومية والوحدة العربية بعد فشل جميع المحاولات الوحدوية، نظراً لأسباب عديدة على غرار اندفاع

القذافي لإقامة مشاريع وحدة مع بعض الدول العربية دون مراعاة مبدأ التدرج في تحقيق ذلك، فضلا عن عدم توافق الأنظمة السياسية هيكليا ووظيفيا[1] وكنا قد أشرنا لكل هذه الجوانب وغيرها فيما سبق.

ب- استناد الرئيس القذافي لفكرة "المجال الحيوي" والتي تبناها كمرجعية فكرية للانفصال عن العالم العربي من خلال تقسيم العالم إلى مجموعة من الأقاليم الاقتصادية ذات الترابط الجغرافي، يمثل كل منها مجالا حيويا يخدم مصالح الدول التي تندرج تحته، حيث يعتقد أن أوربا تشكل مجموعة قائمة بحد ذاتها حيث يمثل الاتحاد الأوروبي مجالها الحيوي، في مقابل ذلك يرى الرئيس القذافي أن الوطن العربي لا يمثل مجالا حيويا على اعتبار أن معظم العرب يسكنون في شمال إفريقيا وان مجالهم الحيوي هو إفريقيا، وان العناصر القومية العربية من لغة ودين لا أهمية لهما في تكوين المجال الحيوي بحسب رأيه.[1] وقد مثلت المحاولات العديدة التي قام بها القذافي للانسحاب من جامعة الدول العربية تطبيقا عمليا لهذه النظرية وهو ما سنعالجه خلال المبحث الثالث في هذه الدراسة.

---

(1) أيمن أبو زيتون، " أسباب وتداعيات التحول السياسي الليبي"، متحصل عليه من الموقع:
www.midlleast.com/articles3822

(2) نفس المرجع.

2. الأسباب الحركية:

نعني بالأسباب الحركية تلك الآثار والنتائج التي طرأت على ليبيا نتيجة الحصار الدولي الذي فرض عليها سنة 1992 ومختلف الأحداث والتفاعلات التي شهدتها المنطقة بعد الحرب الباردة والتي أدت في نهاية الأمر إلى تحول جذري في نهج السياسة الخارجية الليبية **حيث يمكن حصرها فيما يلي:**

أ - أدى الحضر الدولي المفروض على ليبيا، بناء على قرارات مجلس الأمن خلال سنتي 1992 و1993 – سناتي لتبيان تفصيلات ذلك خلال المبحث الثاني لهذه الدراسة - إلى وضع ليبيا في حالة من العزلة السياسية والاقتصادية والتي خلفت أثارا اقتصادية واجتماعية كبيرة حيث بلغت الخسائر المالية منذ بدء العقوبات عام 1991 حتى أفريل 1999 تاريخ رفعها حولي 33.06 مليار دولار، الأمر الذي سبب أضرار فادحة في الاقتصاد الليبي ما أدى إلى انهيار قيمة الدينار.[1]

ب- يتفق العديد من الباحثين أن التطورات التي شهدها الملف العراقي سنة 2003 والذي انتهى بضرب العراق عسكريا كان له أثر بارز في تحول السلوك السياسي الخارجي للرئيس القذافي، لا سيما مع تبني الإدارة الأمريكية لمفهوم "الحرب الاستباقية" حيث اعتقد الرئيس القذافي أن احتمالية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية إلى ليبيا أمر وارد خُصوصا في ظل وجود العديد من الاتهامات التي من

---

(1) نفس المرجع

الممكن أن تتخذها واشنطن ذريعة في ذلك على رأسها قضية لوكربي واتهامها بامتلاك أسلحة الدمار الشامل فضلا عن اتهامها بدعم الحركات الإرهابية حيث أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية اسم ليبيا على قائمة الدول الراعية للإرهاب. (1)

ج- تهدف ليبيا من وراء تطبيع علاقتها مع الجانب الأوروبي هو إتاحة وصول المنتجات الزراعية الليبية وصادرات الأسماك إلى أوروبا بعد أن حققت ليبيا مكاسب من وراء هذه القضية منها اتفاقيات الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي وتسهيل دخول المنتجات الليبية للأسواق الأوروبية وصفقات الأسلحة.

د - الحاجة للتقنية والاستثمار الغربي وخاصة في القطاع النفطي على غرار تقنية الحفر والاسترداد والصيانة والاستكشاف المتطورة، وغير ذلك.

و.حاجة النظام الليبي للقبول الغربي لأجل دعم الموقف الرسمي داخليا من خلال ضمان عدم تدخل القوى الغربية في الشأن الداخلي، تحت أي ظرف، والقبول بنموذج الحكم المعمول به حاليا وربما تأييد أو عدم عرقلة لأي خطوة مستقبلية في مسار النظام السياسي الليبي. (1)

---

(1) نفس المرجع

(2) السنوسي بسيكري، "قراءة في تطور العلاقات الليبية الغربية"، متحصل عليه من الموقع: ***www.aqlamoonline.htm***

المطلب الثاني
طبيعة التحولات في السياسة الخارجية الليبية إزاء العلاقات مع الغرب بعد الحرب الباردة

شكلت فترة ما بعد الحرب الباردة مرحلة مهمة في مسار تطور السياسة الخارجية الليبية نظرا لما شهدته من إعادة ترتيب لأولوياتها في تعاطيها مع تفاعلات البيئة الدولية خلال هذه الفترة خُصوصا مع سعي الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد للضغط على النظام الليبي، كونها ترى فيه –النظام الليبي- تهديدا للمصالح الغربية في المنطقة على ضوء بروز ملفات عديدة، في مقدمتها قضية "لوكربي" التي لم تكن بدورها منفصلة عن طبيعة العلاقات الليبية مع الدول الغربية، حيث شهدت هذه العلاقات توترا خلال فترة الأحادية القطبية إذ قطعت بريطانيا علاقاتها معها على إثر حادثة السفارة الليبية في لندن وتوترت علاقاتها أيضا مع فرنسا وخاصة بعد اتهامها بإسقاط طائرة "يوتا"، وتدخل ليبيا في التشاد ودخولها في صدام مباشر مع فرنسا بالمنطقة، وقد ساهم دعم ليبيا لحركات التحرر في تأزم العلاقات الليبية الغربية، وعموما سنقوم في هذا المطلب بدراسة أهم التحولات التي عرفتها السياسة الخارجية الليبية على ضوء المعطيات السابقة مع تبيان أهم دوافع الدول الغربية في ذلك :

أ ـ تحولات السياسة الخارجية الليبية:

1 – العلاقات الليبية الأمريكية:

مثلت أزمة لوكربي منعرجا حاسما في مسار العلاقات الليبية الغربية بصفة عامة والعلاقات الأمريكية خاصة حيث بدأت الأزمة رسميا في 1991/11/14، في أعقاب صدور حكم محكمة مقاطعة كولومبيا، متضمنا اتهاما مباشرا لمواطنين ليبيين بالضلوع في تفجير طائرة الركاب المدنية التابعة لشركة PANAM الأمريكية، مما حدا بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى إرسال مذكرة مشتركة إلى السلطات الليبية بتاريخ 1991/11/27، **تُلزم ليبيا بالالتزام بعدة شروط أمريكية بريطانية مشتركة تمثلت فيما يلي:**

1. أن تقوم ليبيا بتسليم جميع المتهمين بارتكاب الجريمة، بتقديمهم إلى المحاكمة إضافة إلى تحمل ليبيا المسئولية الكاملة عن أعمال المسئولين الليبيين.
2. أن تفصح عن أي معلومة تظهر الحقيقة حول هذه الجريمة بالإضافة إلى الكشف عن المسولين الليبيين الذين كانوا وراء هذا العمل.
3. بالإضافة إلى الشرطيين السابقين على ليبيا أن تلتزم بدفع التعويضات المناسبة لمنكوبي الطائرة. [1]

---

(1) فتحي أحمد معتوق، مرجع سابق، ص: 190 .

جاء أول ردّ فعل من قبل صنّاع القرار في السياسة الخارجية الليبية في التعامل مع هذه المذكرة، من خلال إصدار بيان أصدرته اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بتاريخ 1991/11/29، **حيث تضمن البيان النقاط التالية:**

- قطع ليبيا علاقاتها بجميع المجموعات والمنظمات التي تتورط في الإرهاب الدولي بجميع صوره وأشكاله.
- النفي بأن لا وجود لمعسكرات لتدريب الإرهابيين وإيوائهم. وعلى مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة أو أي هيئة دولية تابعة لهما التحقق من ذلك بزيارة ليبيا.
- عدم سماح ليبيا باستخدام أراضيها، أو مواطنيها، أو مؤسساتها، للقيام بأعمال إرهابية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتوقيع العقوبات على من يثبت تورطه في مثل هذه الأعمال.
- الالتزام باحترام الخيارات الوطنية وتبني علاقات على أساس الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة.

كما أعلنت السلطات الليبية عن إجراء محاكمة المتهمين الذين وردت أسماؤهم في المذكرة أمام القضاء الليبي، نظرا لعدم وجود اتفاقية لتسليم المجرمين بين ليبيا وكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية هذا من جانب، من جانب آخر تجيز اتفاقية

مونتريال لسنة 1971 والخاصة بحوادث الطيران محاكمة المشتبه بهما في بلد جنسياتهم.[1]

إلا أن القضية أخذت منحنى أكثر تطوراً بنقلها إلى أروقة هيئة الأمم المتحدة وعرضها على مجلس الأمن ، وانضمام فرنسا للمطالبة بتعويضات عن حادثة سقوط طائرة شركة UTA الفرنسية ، فأصدر المجلس القرار رقم 731 بتاريخ 1992/1/21، دعا ليبيا إلى إبداء التعاون الكامل في تحديد المسؤولية عن الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها طائرة PANAM الأمريكية وطائرة UTA الفرنسية، والقرار رقم 748 بتاريخ 1992/3/31، الذي تضمن حضرا جويا على الأجواء الليبية، ومنع تشغيل مكاتب الخطوط الجوية الليبية في الخارج، وتخفيض عدد ومستوى الموظفين في البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية، وحظر بيع بعض المعدات المتعلقة بإنتاج النفط والتجهيزات المتعلقة بالأسلحة، وشُكّلت لجنة تابعة لمجلس الأمن للإشراف على تنفيذ هذه العقوبات على أن تراجع كل 120 يوم.[1]

كما أصدر مجلس الأمن القرار رقم 883 في 1993/11/8، والذي تضمن تجميد الأرصدة الليبية في الخارج، وحضر استيراد معدات منتقاة لعمليات في قطاع الهيدروكربونات،

---

(1) عبد الله صالح، "قضية لوكربى وتحول المواقف الغربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر 1998،ص: 198 .

(2) ميلود المهذبى ، قضية لوكربى و أحكام القانون الدولي جدلية المشروعية والشرعية ، سرت :الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الإعلان ، ص:59- 62.

لكن مبيعات النفط استثنيت ولعل ذلك كان بهدف حماية المصالح الاقتصادية لدول أوربا الغربية. حاول صناع القرار في السياسة الخارجية الليبية التحرك عبر العديد من المستويات بهدف حل هذا النزاع حيث شملت هذه المستويات:

1- قيام صنّاع القرار في السياسة الخارجية الليبية بعد صدور قرارات مجلس الأمن 731 ، 748، 883، بتأكيد الاستعداد للتفاهم والتفاوض، في مقابل رفض تسليم المتهمين إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا، والموافقة على محاكمتهم في دولة ثالثة، أو في أي دولة يحددها الأمين العام للأمم المتحدة أو الجامعة العربية.

2- الاستفادة مما يتيحه القانون الدولي، حيث أدّى الفشل في إحداث تغير في الموقف الأمريكي والبريطاني إلى أن تتقدم ليبيا لمحكمة العدل الدولية بتاريخ 1997/10/13، بدعوى قانونية لأجل التدخل لحل أزمة لوكربي .

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ردتا على هذا الطلب بأنه ليس من اختصاص محكمة العدل الدولية النظر في مسائل قد تم تقريرها من مجلس الأمن، وان هذا يعتبر تدخل من المحكمة في صلاحيات المجلس، لكنه ورغم ذلك أصدرت محكمة العدل الدولية مع نهاية شهر فيفري ، 1998 حكما يقضي بالنظر في الطلب الليبي، وان النزاع بين الأطراف قانوني يتعلق بتفسير اتفاقية مونتريال لسنة 1971 .[1]

(1) عبد الله صالح، مرجع سابق، ص: 199- 200.

3- التحرك عبر المنظمات الإقليمية والدولية خارج الأمم المتحدة، خاصة جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، فمثلا تبنّى مجلس جامعة الدول العربية في 1993/4/19، اقتراح يقضي بمحاكمة المتهمين في دولة محايدة أو في محكمة العدل الدولية، وكلّف قرار آخر للمجلس في 1994/9/14، اللجنة السباعية العربية الاتصال بالأطراف المعنية لقبول المقترحات الجديدة كقاعدة لتسوية القضية، ودعا المجلس إلى تكليف أمين عام جامعة الدول العربية بعرض هذا الاقتراح على مجلس الأمن، من أجل التوصّل إلى تسوية سلمية وتجنّب أي تصعيد للموقف قد يساهم في زيادة التوتر بين الأطراف.

كما أصدرت منظمة الوحدة الأفريقية القرارات بخصوص هذا الملف، لعل أهمها اجتماع رؤساء ودول حكومات المنظمة بمدينة واجادوجو في 1998/6/18، حيث تقرر وقف تنفيذ العقوبات اعتباراً من 1998/09/1 ما لم توافق الدول الغربية على إجراء المحاكمة في بلد محايد.[1]

ولقد دخلت القضية منعطفاً جديداً بتاريخ 1998/8/24، من خلال إعلان كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا موافقتهما على محاكمة المتهمين أمام هيئة قضائية اسكتلندية، في مقر محكمة العدل الدولية، وفى حالة امتثال ليبيا لهذا الاقتراح فان نظام العقوبات سيعلق فور تسليم المتهمين، حيث تبنّى مجلس

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة.

الأمن بالإجماع هذا الاقتراح وأصُدر القرار رقم 1192 سنة 1998 الذي أفضى إلى تكثيف الاتصالات بين أطراف النزاع، وتم قبول الإطار العام من الجانبين، وهو محاكمة المتهمين بموجب القانون الاسكتلندي وبضمانات من الأمم المتحدة متمثلة في أمينها شخصياً، انتهت هذه الاجتماعات بتوصل الطرفان إلى اتفاق في 1999/04/06 يقضى بمحاكمة المتهمين في هولندا وأمام القضاء الاسكتلندي[1]، ومن هذا التاريخ عُلّقت العقوبات على ليبيا. وفي جانفي 2001 أدانت المحكمة الاسكتلندية في هولندا عبد الباسط المقرحي بالسجن المؤبد في مقابل تبرئة الأمين فحيمة وإطلاق سراحه، حيث نص الحكم على أن ليبيا مسئولة مسؤولية كاملة عن الهجوم على الطائرة، وتوجب عليها دفع تعويضات للضحايا.[1]

وقبلت ليبيا في أكتوبر 2002 بدفع تعويضات قدرت ب2.7 مليار دولار لأقارب الضحايا حيث تستفيد عائلة كل ضحية 10 ملايين دولار ، ويتم تسديدها على ثلاث دفعات، حيث تم الاتفاق على دفع حصة أولى قيمتها 4 ملايين دولار لكل عائلة بإعلان ليبيا مسؤوليتها عن الحادث، ثم دفع حصة ثانية من 4 ملايين دولار في حال موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على رفع العقوبات التجارية التي فرضت على ليبيا، لُتدفع الحصة الأخيرة من 2 مليون دولار

---

(1) نفس المرجع، ص:201.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي، "قضايا مغاربية"، متحصل عليه من:

http : acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1.htm

عندما تقوم أمريكا بشطب اسم ليبيا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وقد أعلنت ليبيا عن مسؤوليتها عن تفجير طائرة "بان اميركان" في رسالة وجهتها لمجلس الأمن بتاريخ 15 أوت 2003 أين قبلت الولايات المتحدة الأمريكية رفع العقوبات الدولية المفروضة.(1)

فعلى ضوء تسوية قضية لوكربي تراجعت حدة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا التي اتجهت لتبني سياسات جديدة في تعاملها مع أمريكا الذي أخذ عدة مؤشرات كإعلان ليبيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إدانتها للإرهاب وتأييدها للولايات المتحدة في حق الرد على مرتكبي هذا الهجوم، كما حذر القذافي من الحرب على العراق التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية لكن هذا التحذير لم يكن في أطار الرفض المعلن لهذا التدخل العسكري، بل امتد الأمر إلى حد دعوته للرئيس بوش الابن للتوسط بينه وبين الرئيس السابق صدام حسين.

وقد تزامنت مع رغبة ليبيا في تسوية جميع الخلافات مع الطرف الأمريكي بعض التصريحات التي كان يدلي بها الرئيس القذافي في مناسبات عديدة حيث أكد في أحدها لمجلة التايمز نشرته صحيفة الشرق الأوسط في 13 أوت 2003- أي قبل يومين

---

(1) خالد حنفي علي، "السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، أفريل 2004، ص:120- 121.

من تعليق العقوبات الدولية عليها- أن ليبيا لا مصلحة لها في معاداة دولة عظمى مثل الولايات المتحدة، وأنه يأمل في أن تكون علاقاته معها جيدة كون ذلك سيعود بالمكاسب العديدة على ليبيا في مقابل أن عداء أمريكا سيمثل خسارة لها[1].

لكن الولايات المتحدة الأمريكية اشترطت من جانبها على ليبيا أن تلتزم بتحقيق شرطين من أجل إعادة العلاقات الثنائية لمسارها الطبيعي تمثل الأول في إصرار الولايات المتحدة على تبني النظام الليبي لإصلاحات جذرية في النظام السياسي والاجتماعي على ضوء الديمقراطية المعاصرة والابتعاد عن نمط الحكم التقليدي السائد فيها أي الديمقراطية المباشرة، أما الشرط الثاني فتمثل في تخلي ليبيا عن أسلحة الدمار الشامل ووقف دعمها للحركات ذات الصلة لما يسمى بالإرهاب. فكان من ليبيا أن استجابت فيما يخص التخلي عن أسلحة الدمار الشامل ووقف دعمها للإرهاب- حيث سنفصل ذلك في العنصر الموالي- في حين تحفظت عن قضية الإصلاح الداخلي كون ذلك يمثل مساسا بشرعية النظام السياسي الذي يتزعمه القذافي.

فقد أعلنت اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي التي تعد بمثابة وزارة الخارجية بيانا بتاريخ 2003/12/19، تضمن إعلان ليبيا بالتخلص عن برامج تطوير أسلحة الدمار الشامل

(1) التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق.

بإرادتها الحرة، داعية كل الدول إلى أن تحدو حدوها وخصوصا منطقة الشرق الأوسط.

حيث كان من نتيجة هذا الإعلان زيارة مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى ليبيا بتاريخ 2004/2/23 للتعامل مع هذا الملف، وإن تزامنت الخطوة الليبية مع الغزو الأمريكي للعراق بيومين، عندما صرح القذافى أثناء زيارته لجمهورية مالي قائلا: "**نحن جميعا ضد أسلحة الدمار الشامل ويجب المبادرة بتدميرها ابتداء من الولايات المتحدة**"[1]، وهو ما جعل البعض يربط بين الغزو الأمريكي للعراق وإعلان ليبيا عن تخليها عن أسلحة الدمار الشامل لاسيما وان امتلاك السلاح النووي شكل المبرر الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال العراق. وهو ما أكده القذافي نفسه في تصريحه لقناة CNN الاثنين 22 ديسمبر 2003 **بأن" ما حدث في العراق مثل دورا في اتخاذ قراره بشان الأسلحة النووية."**[1]

كما أعلنت ليبيا في فيفري 2004 الانضمام إلى منظمة حظر الأسلحة الكيماوية حيث قامت المنظمة عمليا بزيارات ميدانية لليبيا للتأكد من إزالة الأسلحة الكيماوية فيها. حيث مثلت مسألة التخلي عن أسلحة الدمار الشامل من وجهة نظر بعض المراقبين على غرار خالد حنفي علي فصلا جديدا ايجابيا في تكوين علاقات أفضل مع الولايات المتحدة فعمليا قامت الولايات المتحدة الأمريكية في 26 فيفري 2004 بإلغاء الحضر المفروض على جوازات السفر

---

(1) خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص : 122.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

الأمريكية بالنسبة للسفر إلى ليبيا، وكذلك إلغاء الحضر على شركات النفط الأمريكية التي كانت لها ممتلكات في ليبيا قبل فرض العقوبات عليها. كما أنهت الولايات المتحدة الأمريكية معارضتها لانضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية، فضلا عن إنهاء البيت الأبيض العمل بقانون الطوارئ القومية تجاه ليبيا وما تتضمن من قرارات تجميد الأرصدة الليبية المجمدة.[1]

في ذات السياق وفي إطار محاربة ليبيا لظاهرة الإرهاب أبد النظام الليبي معارضته عن أعمال العنف التي تنسب لما يطلق عليها بـ"الجماعات الإسلامية المتشددة" حيث كانت ليبيا قد أصدرت بيانا على ضوء إصدار المذكرة الأمريكية البريطانية بخصوص قضية لوكربي تنفي صلتها بأي جماعة أو تنظيم إرهابي كما قطعت كل أشكال الدعم المادي لجميع حركات التحرر التي ينظر إليها من وجهة النظر الغربية والأمريكية على أنها حركات إرهابية، في هذا الصدد قامت الولايات المتحدة الأمريكية في 29 جانفي 2002 بشطب اسم ليبيا من الدول الراعية للإرهاب وكذا ضمن قائمة الدول المارقة التي وضعتها الإدارة الأمريكية في عهدة بوش الابن على إثر أحداث 11 سبتمبر 2001، عمليا وقع النظام الليبي اتفاقيات تعاون أمنية مع واشنطن للقضاء على تنظيم القاعدة التي تنشط على مستوى الصحراء الليبية.[1]

---

(1) أحمد التلاوي، "لماذا حصلت ليبيا على المكافأة الأمريكية؟، متحصل عليه من الموقع:
www.almanaralink.com/new/index.php.scid=1406

(2) خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص:121.

2.العلاقات الليبية الفرنسية:

توصلت ليبيا إلى اتفاق مع السلطات الفرنسية بشأن تقديم تعويضات إلى عائلات ضحايا طائرة "يوتا" بعد الضغط عليها باستخدام حق النقض بشان رفع العقوبات عن ليبيا بسبب قضية لوكربي، حيث طالبت فرنسا دفع تعويضات أكبر لعائلات الضحايا، واستجابت السلطات الليبية لذلك في 9 جانفي 2004 أين قامت بدفع التعويضات بمبلغ 35 مليون دولار ووقعت أيضا على التعويض الإضافي لأسر الضحايا حيث وصل إلى 170 مليون دولار وهو ما مثل عودة لمسار العلاقات الليبية الفرنسية منذ وقوع هذه الحادثة سنة 1989.

3.العلاقات الليبية البريطانية:

أقرت ليبيا عن مسؤوليتها عن مقتل الشرطية البريطانية "أيفون فليتشر" فضلا عن دفع تعويض لعائلة الضحية بمبلغ ربع مليون جنيه إسترليني، وهذا ما شكل إلى جانب حل قضية لوكربي عودة طبيعية للعلاقات الليبية البريطانية، هذه الأخيرة تعهدت بالتحكم في نشاط المعارضين الليبيين المقيمين على أراضيها خاصة عناصر "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا" التي يتزعمها "محمد المقريف"، إلى جانب "الحركة الليبية للتغيير والإصلاح" التي اتهمها النظام الليبي بمحاولة اغتيال القذافي.[1]

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة.

4. العلاقات الليبية الايطالية:

على غرار توجه ليبيا بعد الحرب الباردة إلى إعادة بناء علاقتها مع الدول الغربية ونتيجة لحسمها لجميع القضايا التي رهنت مختلف مواقفها الخارجية ومحاولة من صناع القرار لإعادة التوازن لسياستها الخارجية تقدمت ليبيا بطلب لايطاليا باعتذار هذه الأخيرة على الحقبة الاستعمارية في ليبيا فضلا عن تقديم تعويضات مالية، وهو ما تحقق حيث قام رئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني بزيارة إلى بنغازي لأجل ذلك إذ قال في إطار تقديم روما اعتذارها لليبيا أنه "**من واجبي كرئيس للحكومة الايطالية، أن أعبر لكم باسمي وباسم الشعب الايطالي عن أسفنا واعتذارنا عن الجراح الغائرة التي سببها الاستعمار الايطالي للشعب الايطالي وان هذا الاعتذار هو اعتراف كامل ومعنوي بالضرر الذي ألحقته ايطاليا بليبيا.**"[1]

وقد تزامن مع الاعتذار الايطالي توقيع الرئيس القذافي ورئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني اتفاقية "تعاون وشراكة وصداقة" تضمنت العديد من البنود تمثلت أهمها في:

1- تلتزم ايطاليا بتوفير مبلغ 5 مليار دولار على مدار 20 عاما ليتم صرفه على البنية التحتية.

---

(1) توفيق المديني، "اعتذار ايطاليا عن الاستعمار..يعزز العلاقات الأوروبية - الليبية"، متحصل عليه من الموقع:

www.awan.com/pages/oped/11078

2- تخصيص منح دراسية جامعية لمائة طالب جامعي للدراسة في الجامعات الايطالية، تجدد عند نهاية مدة الدراسة لفائدة طلبة آخرين.

3- في مجال السكن أكدت الاتفاقية على بناء وحدات سكنية، وفيما يخص الصحة تم تأسيس الشركة الايطالية الليبية المشتركة ALI والتي مهمتها علاج الأفراد في ليبيا المتضررين من الألغام ابان الحقبة الاستعمارية وما خلفته بعدها.[1]

غير أن هناك من الباحثين من يعتقد أن تقديم الاعتذار الايطالي لليبيا عن ماضيها الاستعماري لا ينطلق من فراغ وإنما نتيجة لرغبة ايطاليا في تكوين شريك اقتصادي مهم حيث تستحوذ الشركات الايطالية على أكبر نصيب من مجموع الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط (حوالي 40%) ناهيك عن تصديرها لنصف إنتاجها من البترول المكرر إلى ليبيا، فالأستاذ مصطفي سايج يرى أن "**الاقتصاد هو الذي يحكم العلاقات الدولية وأن هذا الاعتذار ما هو إلا استثمار إيطالي في ليبيا التي تتحكم في كم كبير من إمدادات الطاقة لإيطاليا**"[1] ، هذا من جانب، من جانب آخر فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستثمر طبيعة هذه

---

(1) أحمد ولد الشيخ، "اعتذار ايطاليا لليبيا نصر ليبي وراء مكاسب ايطالية"، متحصل عليه من الموقع:

www.akhbar-online-libyaonline.com/index.php

(2) السنوسي بسيكري، "اعتذار إيطاليا لليبيا .. انتصار سياسي أم عودة للاستعمار"، متحصل عليه من الموقع:

http://www.eslaah.net/le3.php?kesm=75&baab=9&id=1371

العلاقة بين ايطاليا وليبيا في حث ايطاليا على القيام بدور مهم في ليبيا حيث عبر عن ذلك صراحة بعض المسئولين الايطاليين على غرار "فراتيني" وزير الخارجية الايطالي في الحكومة اليسارية السابقة حيث قال: "**إن الولايات المتحدة الأمريكية تعترف لنا بدور مهم تجاه ليبيا ، وخصوصا من أجل تليين بعض مواقف الزعيم الليبي معمر القذافي**".[1]

5.علاقات ليبيا مع بلغاريا

أما بخصوص تعامل النظام الليبي مع أزمة الفريق الطبي البلغاري المتهم بحقن أطفال ليبين بفيروس السيدا سنة 1999 فقد عقدت ليبيا اتفاقا مع الاتحاد الأوروبي بوساطة قطرية في جويلية 2007، تَم بموجبه انهاء هذه الأزمة بين ليبيا وبلغاريا حيث تم الاتفاق على ترحيل المتهمين إلى بلغاريا ومن ثم التنازل عن حكم الإعدام في حق الفريق الطبي مع التأكيد على محاكمتهم في بلغاريا في مقابل تعويض عائلات الأطفال بمبلغ مليون دولار عن كل طفل، فضلا عن تكفل الاتحاد الأوربي بمعالجة الأطفال المصابين. حيث تعتبر مساهمة الاتحاد الأوروبي محورية في حل هذه القضية على اعتبار انضمام بلغاريا للاتحاد مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات الجذرية للنظام الليبي في سياسته الخارجية تجاه الدول الأوروبية حيث أن حل هذه الأزمة شكل انفراجا آخرا في علاقات الدول الأوروبية مع ليبيا حيث أكدت مفوضية العلاقات الخارجية "بنيتا

---

(1) نفس المرجع.

فيريرو فالدنز" **أن هذا القرار سيفتح الطريق أمام علاقة جديدة ووثيقة بين الاتحاد الأوروبي وليبيا وسيعزز الروابط مع إفريقيا بأسرها.** "[1]

ب. دوافع التحول في السياسات الغربية تجاه ليبيا

لن تتحقق أهمية دراسة التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية الليبية تجاه علاقتها مع الغرب ما لم نأخذ بعين الاعتبار دراسة أهم الدوافع التي وقفت وراء التقارب الغربي الليبي بعد الحرب الباردة والتي سنعالجها من خلال نقطتين رئيستين:

-الدوافع الأمريكية.

-الدوافع الأوروبية.

الدوافع الأمريكية:

حيث يتحقق للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المصالح والأهداف من وراء التحول في التوجهات السياسية الليبية يمكن حصرها فيما يلي:

1) الهيمنة على المناطق والأقاليم الغنية بالنفط نظرا لتزايد أهميته في مختلف الصناعات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية سواء المدنية أو العسكرية ما دفعها لتبني خطة للطاقة القومية ترأسها ديك تشيني في ماي 2001 من أهم ما جاء فيها:

---

(1) علمو عمار، "ارتياح لإنهاء أزمة الممرضات البلغار"، متحصل عليه من الموقع:
www.algazeera.net/news/47008.htm

- يتعين على الولايات المتحدة أن تزيد نسبة ما تستورده من النفط، مع زيادة استهلاكها له بحلول عام 2020 سيرتفع إجمالي استيراد الولايات المتحدة من النفط يوميا إلى 17مليون برميل، أي إلى 65 من إجمالي الاستهلاك.
- لا تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد بشكل قصري على المصادر التقليدية مثل السعودية وفنزويلا وكندا، لتوفير ذلك النفط الإضافي، الأمر الذي يتحتم عليها البحث عن إمدادات احتياطية من مصادر جديدة مثل إفريقيا و بحر قزوين وروسيا.[1]

من هنا يمكن القول إن أحد الأهداف الأمريكية في ليبيا، هو السيطرة على النفط الليبي، حيث سيصل الإنتاج الليبي من النفط إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا اعتبارا من سنة 2010، ناهيك عن امتلاكها لاحتياطي قدره 41.5 مليار برميل وتعد بذلك ثاني أكبر قوة نفطية في القارة الإفريقية بعد نيجيريا.

2) تحسين صورة الرئيس الأمريكي أمام الرأي العام الأمريكي والعالمي، الذي تراجعت مصداقيته وشعبيته، بشأن ما أبداه من تبريرات لشن الحرب على العراق، خصوصا بعد عجزه عن إثبات أن العراق كان يمتلك أو يطور أسلحة الدمار الشامل حيث استفادت واشنطن من القرار الليبي لإثبات أن الحرب على العراق طوع الأنظمة المارقة على حد وصفه.

---

(1) أيمن أبو زيتون، مرجع سابق.

3) تأكيد لمبدأ الحرب الاستباقية كآلية لفرض الهيمنة الأمريكية حيث يعتبر بعض المراقبين أن القرار الليبي يعد أحد مظاهر نجاح الإدارة الأمريكية في مواجهة الدول التي تتبنى سياسات معادية لها خصوصا مع تزامن هذا التحول للنظام الليبي مع الحرب على العراق سنة 2003.[1]

4) لقد فرضت نهاية الحرب الباردة على الولايات المتحدة إعادة تقييم سياستها في إفريقيا بشكل عام، ففي أثناء الحرب الباردة كان المحفز للاهتمام الأمريكي في هذه القارة هو وجود مصالح لحلفائها الأوروبيين خاصة فرنسا وبريطانيا خاصة في ظل سعي الاتحاد السوفيتي للعب دور هام في إفريقيا، بيد أنه ومع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي تجول حلفاء الولايات المتحدة إلى منافسين لها خاصة في ظل التعارض التي برز بين سياسات الطرفين(أمريكا والدول الأوروبية).

5)شكل التحول الليبي ضغطا مباشرا على كل من مصر وسوريا لجعل هذه الدول تتبنى سياسات أكثر اعتدالا - من وجهة نظر غربية - كالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية التي تم توقيعها في الفترة من 13- 15 جانفي 1993.[1]

---

(1) نفس المرجع.

(2) نفس المرجع.

.الدوافع الأوروبية:

تعتبر ليبيا على غرار بعض الدول الإفريقية منطقة تنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية حيث سعت هذه الأخيرة إلى تحصيل أكبر حصة لها في استثمار وخاصة في مجال النفط حيث باشر الاتحاد الأوروبي بعد تسوية جميع الملفات العالقة والتي تعتبر أزمة الممرضات البلغار آخرها لإنهاء الدول الأوروبية العقوبات المفروضة عليها نهائيا ليضح حدا للحظر بشأن صادرات الأسلحة إلى ليبيا، ومن ثم بداية إقامة علاقات رسمية مع ليبيا التي بدأها بانتخابها كعضو مراقِب في الشراكة الأورومتوسطية على إثر إعلان مسؤوليتها عن حادثة لوكربي منذ عام1999، كما وقعت كل من ليبيا والاتحاد الأوروبي في جويلية 2007، مذكّرة تعاون على إثر إنهاء أزمة الفريق الطبي البلغاري- حيث تمت الإشارة لهذا الموضوع سابقا - لكن مسار العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وليبيا تعترضه مجموعة من العقبات، انطلاقا من رفض الاتحاد الأوروبي لوضعية حقوق الإنسان في ليبيا التي يعتبرها شرطا أساسيا لتطوير علاقتها معها هذا من جهة، من جهة ثانية، يعتبر الرئيس الليبي معمر القذافي في عملية برشلونة بأنها "غزو سلمي جديد" للأراضي العربية.[1]

لكن هذا التردد الليبي بحسب كثير من الباحثين مرتبط بعدة عوامل، كون أن عودة ليبيا إلى المجتمع الدولي ووضعها

(1) توفيق المديني، مرجع سابق.

كعضو مراقب يسمحان لها بأن تحصد المنافع السياسية والاقتصادية من دون أن تُضطر إلى تنفيذ متطلبات برشلونة – لا سيما البند المتعلق بالقيام بإصلاحات سياسية وتحرير الاقتصاد – التي تهدد بشكل أو بآخر النظام السياسي الليبي كونه يستند إلى الشرعية الثورية التي أفرزت النظرية العالمية الثالثة والتي تعتبر الشعب أساس الحكم(الديمقراطية المباشرة). أما من الجانب الاقتصادي فلم تتجه ليبيا بعد للتكيف مع الاقتصاد الحر على ضوء مطالبة الدول الأوروبية لها بخصخصة قطاعها العام من أجل جلب الاستثمارات الأوروبية لها، كما يضاف للعوامل السابقة رغبة ليبيا في التعامل مع كل دولة أوروبية على حدة، أو في إطار منتديات أصغر حجماً مثل مجموعة الحوار "5 + 5" (والتي تضم ليبيا وفرنسا وأسبانيا وإيطاليا والبرتغال ومالطا والمغرب والجزائر وتونس وموريتانيا) حيث تملك صوتاً أقوى.[1]

- هذا من جانب ليبيا، أما عن الجانب الأوروبي فإن سعيه لضم ليبيا إلى مسار الشراكة الاورمتوسطية نابع من الاعتبارات التالية:[2]

- أهمية السوق الاستثمارية الليبية التي تقدر بحوالي 6 ملايير دولا ر سنويا، خارج إطار التجهيزات العسكرية، مما يفتح المجال لمنافسة كبيرة بين الشركاء الغربيين.

---

(1) نفس المرجع.

(2) إبراهيم تيقمومين، مرجع سابق، ص ص:111- 112.

- أهمية الموارد النفطية الليبية في الإستراتيجية البترولية الأوروبية، لاسيما بالنسبة لايطاليا وألمانيا.
- لمنافسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي ورهان شركات النفط الأمريكية على السوق الليبية رغم القيود السياسية التي فرضتها الإدارة الأمريكية قبل رفع الحصار على ليبيا، ولكن مع آفاق ما بعد رفع الحظر على ليبيا يبقى الأوروبيون حريصون على استغلال" سوابق التوتر الأمريكي الليبي " للظفر بالجزء الأكبر من هذه السوق.
- المنافسة" الخفية "بين الدول الأوروبية على السوق الليبية، لاسيما بين ايطاليا، فرنسا، ألمانيا وبريطانيا مما يفسر "سباق "هذه الدول نحو التطبيع السياسي مع بروز مؤشرات رفع الحظر الدولي على ليبيا.ويؤكد هذا الاتجاه حرص فرنسا على استدراك تأخرها في السوق الليبية مقارنة بالإيطاليين (17٪)، البريطانيين (7٪)، والألمانيين (7٪) من خلال السعي إلى إيجاد صيغة مرضية للتطبيع السياسي والدبلوماسي مع ليبيا.
- غياب ليبيا - بمواردها النفطية الكبيرة وساحلها الممتد على طول البحر المتوسط بمسافة 1000كلم - من شأنه أن يترك فراغا في الإطار الشراكي المتوسطي للاتحاد الأوروبي، وثغرة كبيرة بين مجموعتي شرق وغرب حوض المتوسط : المغرب العربي ودول جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط.

- حرص الأوروبيين للتعامل المباشر والايجابي مع ليبيا بهدف تحييدها من أي خطر قد يتهدد دول جنوب أوروبا، لاسيما ف يما يتعلق بإمكانية دعم ليبيا لحركات قادرة على تهديد استقرار المنطقة،وهي المخاوف التي تلاشت مع التحولات الأخيرة للسياسة الليبية.

obeikandl.com

المبحث الثاني
البُعد العربي والإفريقي في السياسة الخارجية الليبية بعد الحرب الباردة

اتجه النظام السياسي الليبي بعد تسويته لجميع الملفات التي كانت عالقة مع الغرب والتي مثلت تراكمات لتفاعلات سياستها مع متطلبات المنظومة الدولية أثناء الحرب الباردة على رأسها قضية لوكربي لإعادة ترتيب أولوياته وخاصة في المنطقة العربية من خلال التوجه لتبني سياسات واستراتيجيات تفضي في نهاية المطاف للعب دور إقليمي مهم ومن ثم إكساب شرعية أخرى للنظام بعد الشرعية الثورية على المستويين الداخلي والخارجي، حيث سنتناول خلال هذا المبحث دراسة أهم التحولات التي شهدها السلوك الخارجي لليبيا مع المحيط العربي ودورها في إفريقيا.

المطلب الأول
مُنطلقات السِياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة

ترجع جذور اهتمام السياسة الخارجية الليبية بالقارة الأفريقية إلى بداية قيام ثورة سبتمبر 1969، الذي أخذ بعدين: الأول عن طريق التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وما انّبثق عنها من مؤسسات ، أما البعد الثاني فتمثل في التعاون وتطوير العلاقات الثنائية مع دول القارة. حيث - كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا- فان توجه السياسة الخارجية الليبية أثناء الثنائية القطبية

نحو القارة الأفريقية كان بدعمها لحركات التحرر، ومقاومة التمييز العنصري، والدعوة إلى استقلالية القارة وعدم الاعتماد على القوى الأجنبية في القيام بعملية التنمية.

إلا أن ليبيا سعت مع بداية التسعينات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من وراء توجهها نحو إفريقيا، **يمكن تلخيصها في النقاط التالية:**

1- تحسين الصورة الذهنية عنها لدى الأفارقة، من خلال ربط ليبيا بدعم الإرهاب بعد حادثة لوكربي.

2- الرغبة في إيجاد عمق استراتيجي يوفر لها الدعم السياسي والعسكري والمعنوي لها في مواجهة أي خطر محتمل في ظل المواجهة التي حدثت بينها وبين الدول الكبرى بعد حادثة لوكربي.

3- فشل القذافي في تحقيق الوحدة العربية وضعف المساندة العربية لليبيا خلال الحصار الدولي الذي فرض عليها سنة 1992.

4- الدعم الإفريقي لليبيا في أزمتها مع الغرب، الذي برز بشكل واضح خلال قمة واجادوجو سنة 1998 أين اتخذ قادة الدول الإفريقية قرار يقضي بمنح الدول الغربية مهلة ثلاث أشهر لإنهاء الحصار الجوي على ليبيا حيث قام رؤساء بعض الدول الإفريقية بخرق الحصار الجوي بطائراتهم وزيارة ليبيا.

5- رغبة القذافي إلى إيجاد تكتلات سياسية واقتصادية قوية في إفريقيا يتم من خلالها لعب دور إقليمي.[1]

كما يرى الكثير من الدارسين للشأن الليبي أن السياسة الليبية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة تأثرت بعوامل كثيرة تمثلت في:

1- طبيعة العلاقة بين النظام السياسي الليبي والنظم العربية أين شكل عدم مساندتها لليبيا أثناء الحصار الدولي سببا رئيسيا في التوجه نحو إفريقيا.

2- طبيعة النظام الدولي السائد وعلاقته بالنظام الليبي وخاصة في ظل تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على المنظمات الدولية ما شكل ورقة ضغط على ليبيا.

3- موقف النظم السياسية الإفريقية وعلاقتها بصناع القرار في ليبيا ومشروعاتها المختلفة وهذا ما برز جليا من خلال قضية لوكربي.[1]

وإن كانت هذه العوامل قد أثرت بشكل كبير على اتجاه ليبيا صراحة نحو إفريقيا فذلك بدوره أثر على الأدوات التي استخدمتها السياسة الليبية في دعم علاقتها مع دول القارة والتي

---

(1) بدر حسن شافعي، "سياسة ليبيا تجاه إفريقيا في التسعينيات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 140، أفريل2000، ص:109.

(2) محمد عاشور مهدي، مرجع سابق.

طرأ عليها بعض التحول وتمثلت أساسا في الوسائل العسكرية، الدينية والاقتصادية:

أ ـ الأدوات العسكرية:

أعلنت ليبيا تخليها عن الأدوات العسكرية كسبيل لإدارة السياسة الخارجية مع دول القارة وأنظمتها، وذلك لاعتبارات تتعلق بالموقف الغربي الذي اتهم النظام الليبي بالإرهاب، واعتبارات إقليمية تتصل باستقلال كافة الدول الإفريقية عن الاستعمار.

ب ـ الأدوات الدينية:

على الرغم من وجود تصور لدى صناع القرار في ليبيا على قدرة الدين على تجاوزات القوميات واعتباره مدخلا مهما في مشروع الوحدة الذي تبناه القذافي إلا أن اختلاف المعتقدات على الساحة الإفريقية ناهيك عن ربط الإسلام بالإرهاب وخاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 جعل النظام الليبي يتراجع عن جميع مواقفه في هذا الإطار.

ج ـ الأدوات الاقتصادية:

يُجمع المتابعون للشأن الليبي أن ما ساعد ليبيا في بناء علاقات اقتصادية قوية مع إفريقيا هو امتلاكها لأداة اقتصادية إستراتيجية ألا وهي النفط، حيث شملت هذه العلاقات المساعدات وإقامة اتفاقيات استثمار مشتركة.

ففي مجال المساعدات - وعلى سبيل المثال لا الحصر- قامت ليبيا بتاريخ 1999/9/6، بدفع مبلغ أربعة ملايين وخمسمائة

وواحد وعشرين ألف دولار لمنظمة الوحدة الأفريقية، وهى عبارة عن مُستحقات متأخرة لبعض الدول الأفريقية، تجنباً لحرمانها من التصويت في المنظمة، وهي أفريقيا الوسطى، وجزر القُمُر وغينيا وليبيريا، والنيجر، وساوتومى، وجزر سيشل، كما قامت ليبيا بمنح قروض استفادت منها 27 دولة أفريقية منها أنغولا بمبلغ قدره 150 مليون دولار والنيجر 95 مليون دولار لتمويل مشروع ري زراعي.

أما فيما يخص الاتفاقيات الثنائية التي تمت بين ليبيا وبعض الدول الإفريقية حيث عقدت اتفاقا مع الزائير لتمويل مشاريع مختلفة كإنشاء الطرقات بلغت ميزانيته حوالي 100 مليون دولار، كما تم إنشاء مؤسسة مختلطة أثيوبية- ليبية لاستغلال مناجم النحاس بأثيوبيا تساهم ليبيا في أكثر من النصف في رأسمالها.[1]

أما الدبلوماسية فلقد سعت ليبيا من خلالها في كسب إجماع الدول الإفريقية في تبنيها لسياساتها وخاصة تلك التي تتمحور حول دول المنطقة وبالتالي محاولة لعب دور إقليمي من خلال طرحها لمبادرات ومشاريع مختلفة وتبنيها لحل بعض نزاعات القارة حيث يُمكن دراستها وفقا لما يلي:

تجمع دول الساحل والصحراء:

وهو التجمع الذي دعت إلى تأسيسه ليبيا في فيفري 1998 بليبيا أين أعُلن عن قيامه، وتم اختيار القذافي رئيسا لهذا التجمع، **حيث لم يقتصر الدور الليبي في المساهمة في تأسيسه بل امتد دورها**

(1) فتحي أحمد معتوق، مرجع سابق، ص:229.

حتى بعد ذلك حيث بَرز هذا الدور من خلال العديد من المؤشرات لعلَ أهمها ما يلي:

- سعي الدبلوماسية الليبية إلى تحويل تجمع دول الساحل والصحراء من تجمع يغلب عليه الجانب الاقتصادي بالأساس، إلى تجمع شامل يهتم بالنواحي السياسية والأمنية .
- تركّز المؤسسات الرئيسية للتجمع في ليبيا، فالأمانة العامة مقرها طرابلس، وكذلك لجنة السفراء المعتمدين لدى دولة المقرّ، والمصرف الأفريقي للتجارة والتنمية ورئيس مجلس إدارته، والذي يعتبر أداة التمويل الرئيسية للتجمع، كما إن منصب الأمين العام للتجمع منذ إنشاءه إلى غاية اليوم اقتصر على الجانب الليبي.
- انشغال التجمع منذ تأسيسه بقضية لوكربى وأهمية رفع العقوبات عن ليبيا. [1]

أهداف التجمع: للتجمع أهداف كثيرة من أهمها:

1- استثمار الإمكانات الاقتصادية التي تتوفر عليها دول المنطقة.

2- الاندماج والتكتل بين دول المنطقة.

---

(1) بدر حسن شافعي ، "الساحل والصحراء والدور الليبي في أفريقيا" ، متحصل عليه من الموقع:

www.islamonline.net/arabic/politics/article42.shtml

3- التخفيف من حدة التدخلات الأجنبية في القارة الإفريقية وخاصة في جوانبها الاقتصادية مثل الاستثمارات والتركيز على الاستثمارات البينية أي بين الدول الإفريقية.

- **الاتحاد الافريقي:**

مثّل الدعم الذي قدّمه تجمع دول الساحل والصحراء إلى طرح ليبيا لفكرة إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والسماح بتنقل الجماعات العرقية عبر الحدود ، وأن تصبح الدول الأفريقية مجرد ولايات داخل هذا الاتحاد، وإقامة الجيش الأفريقي الموحّد، إلا أن تخوف القادة الأفارقة من أن يؤدي ذلك إلى انتهاك سيادة الدول، وحدوث نزاعات عرقية لا يمكن السيطرة عليها، أدّى إلى تبنّى فكرة قيام الاتحاد الأفريقي على شاكلة الاتحاد الأوربي.[1]

حيث أعلن عن قيام الاتحاد الافريقي في 06سبتمبر 1999 في اجتماع القمة الافريقي الاستثنائي بمدينة سرت بليبيا حيث بدأ التجمع بخمس دول أفريقية وهي ليبيا ، تشاد ، مالي ، النيجر، بوركينا فاسو، وصلت إلى ثماني دول أفريقية في القمة الأولى بعد انضمام إرتريا، والسودان، وأفريقيا الوسطى، ثم ارتفع العدد إلى إحدى عشرة بانضمام السنغال، وجيبوتي، وزامبيا، وفي قمة الخرطوم انضمت خمس دول أخرى وهى مصر، وتونس، والمغرب، نيجيريا، والصومال، ليصبح عدد دول التجمع ست عشرة دولة.

---

(1) نفس المرجع..

أهداف الاتحاد الافريقي:

- تم إنشاء الاتحاد الإفريقي لبلورة أهداف عديدة من بينها:

- الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.
- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.
- تعزيز التمنية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- التنسيق مع بعض الدول للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها وتعزيز الصحة في القارة. [1]

إلا أن أهداف تجمع دول الساحل والصحراء أو الاتحاد الافريقي تتسم بمثالية التطبيق نظرا لصعوبة الواقع الافريقي أهمها تنفيذ خطط التنمية، بما تتضمنه من القضاء على الفقر بتخفيض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015، ومحاربة الجهل والمرض، وتنشيط الاستثمارات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي إلى7٪، وزيادة فرص التعليم، والحصول على الخدمات الصحية، والنهوض بقطاع الاتصالات، والإسراع بتخفيض الديون لدى المجتمع الدولي، وتوفير المساعدات التنموية من الدول الغنية، وتنشيط حماية الديمقراطية والرقابة البرلمانية، والخدمة العامة، والإصلاحات القضائية، وحقوق الإنسان، وتعزيز آليات منع النزاعات وطرق حلّها، واستخدام القوة إذا لزم الأمر لفرض السلام

(1) فتحي أحمد معتوق، مرجع سابق، ص ص:240- 241.

وحفظه، كما تفرض التحديات مواجهة جماعية لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز، والأمراض الفتاكة، وتنمية النقل والسياحة الإقليمية، ومنع تدهور البيئة، واستغلال القوى المائية لأحواض الأنهار.[1]

◄ المبادرة الليبية بشأن السودان:

تقدمت ليبيا بالتنسيق مع مصر بمبادرة لحل أزمة جنوب السودان والتي تضمنت البنود التالية:

- الوقف الفوري للعمليات العسكرية وجميع الحملات الإعلامية.
- الشروع في حوار مباشر بين الحكومة والمعارضة عبر ملتقى للحوار الوطني لإيجاد حل سلمي شامل.
- تشكيل لجنة تحضيرية من كل الفرقاء للإعداد للحوار بين كل من الحكومة والمعارضة، وتقوم بتحديد تاريخ ومكان الانعقاد، وجدول أعمال مؤتمر الحوار الوطني، على أن يتم كل ذلك بهدف الحفاظ على وحدة السودان وسلامته الإقليمية.[1]

فهذه المبادرة هدفت إلى حل أزمة السودان من مَنظور الحفاظ على وحدته وهذا ما تعارض مع رؤية "جارانغ" زعيم المعارضة الذي

---

(1) سيدي أحمد بن أحمد سالم ، "الاتحاد الأفريقي"، متحصل عليه من الموقع:
www.aljazeera net/in-depth/African-union/2002/7/17-10-5.htm

(2) بدر حسن شافعي، "سياسة ليبيا تجاه إفريقيا في التسعينيات"، مرجع سابق، ص: 110.

رفض هذه المبادرة كونه ينادي باستقلال الجنوب ومن ثم الحُصول على حق تقرير المصير.

أما بالنسبة لأزمة دارفور فقد أكد معمر القذافي على رفض أي تدخل من خارج إفريقيا في دارفور خاصة في تصاعد الضغوط الأميركية والغربية على الحكومة السودانية على اعتبار أن ذلك سيزيد من تفاقم الأزمة، مؤكدا أن إفريقيا قادرة على التصدي لمشاكلها.

وقال إن "**التهديدات بالتدخل من الخارج تثير احتمالات وقوع حرب أهلية في المنطقة. وشدد الزعيم الليبي على ضرورة الحزم في معارضة كل أشكال التدخل الأجنبي الرامية لحل مشاكل القارة الأفريقية.**"(1)

◄ المبادرة الليبية بشأن الكونغو:

أما بالنسبة للأزمة في الكونغو فقد تم إقرار خطة سلام بوساطة ليبية وذلك خلال قمة سرت في 16 أفريل 1999 والتي ضمت خمس دول هي ليبيا، الكونغو، أوغندا، أرتيريا، تشاد، أهم ما جاء فيه:

- الوقف العاجل لإطلاق النار.
- نشر قوات افريقية مُحايدة لمراقبة إطلاق النار.

---

(1) واشنطن تضغط و القذافي يعارض التدخل الأجنبي بدارفور"، محصل عليه من الموقع:
www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1030565

- ضمان سلامة وحدود الدول المجاورة.
- انسحاب كافة القوات الإفريقية من منطقة النزاع.

إلا أن صعوبة تحقيق شرط الانسحاب للقوات الإفريقية على الرغم من عدم حضور المعارضين الروانديون قامت ليبيا باستضافة قمة أخرى في 16 ماي 1999 حيث كان من أهم نقاطها موافقة المتمردين الروانديين على المشاركة في اتفاق السلام.

◄ تحديات السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا:

واجهت السياسة الخارجية الليبية صعوبات كثيرة في تبنيها لمختلف المشاريع على مُستوى إفريقيا منها ما هو **داخلي** يتعلق بالبيئة المحيطة أي على مستوى القارة الإفريقية ومنها ما هو **خارجي** يتعلق بالبيئة الدولية:

التحديات الداخلية:

1. مثالية الأطروحات الخاصة بالوحدة الإفريقية في ظل وجود نزاعات حدودية بين الدول الإفريقية لم يتم حسمها.
2. وجود اختلافات في الولاء للدول الكبرى.
3. مشكل التمويل بوجود دول عاجزة عن سداد ديونها لدى منظمة الوحدة الإفريقية.[1]

(1) بدر حسن شافعي، "سياسة ليبيا تجاه إفريقيا في التسعينيات"، مرجع سابق، ص: 111.

التحديات الخارجية:

- رفض الدول الغربية للمبادرات الليبية التي تتعارض مع مصالحها وخاصة المتعلقة بالجوانب الاقتصادية.
- عبر بيل كلنتون خلال زيارته لإفريقيا بعد شهر واحد من تأسيس تجمع الساحل والصحراء وإعلانه عن اجتماع ضَم ست دول افريقية هي أثيوبيا، زيمبابوي، أوغندا، رواندا، الكونغو، كينيا، عن خطورة الوضع في جنوب الصحراء بعد الاقتناع بفكر العقيد القذافي في دول غرب ووسط القارة كالنيجر ونيجيريا مع تأكيده على أنه يهدف إلى الوقوف بحزم في مواجهة المخططات الليبية والتي من شانها الإضرار بمصالح أمريكا في إفريقيا جنوب الصحراء.[1]

المطلب الثاني
السياسة الخارجية الليبية تُجاه الدول العربية

يشير كثير من المتابعين أن تحول ليبيا للاهتمام بالقضايا الإفريقية بصورة أكبر بالمقارنة مع القضايا العربية يعود إلى الإحباط الليبي من المواقف العربية إزاء الحصار الذي فُرض عليها، حيث لم تستطع الدول العربية من خلال الجامعة العربية اتخاذ خطوات دعم قوية في مواجهة فرض العقوبات بل كانت أُولى الدول في تطبيقها، ولهذا دأب صُنّاع القرار في السياسة الخارجية في ليبيا

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة.

خلال التسعينيات وما بعدها على التلويح أكثر من مرة بالانسحاب من جامعة الدول العربية، وإنها ليست سوى منبر للخطابة وتبادل الاتهامات، و كثيراً ما كان يتم التراجع عنه بسبب التدخلات الشخصية للقيادات العربية خاصة "مصر، تونس".[1]

أ ـ الموقف الليبي تجاه الجامعة العربية:

ينطلق موقف السياسة الخارجية الليبية تجاه الجامعة العربية من ضعف دور هذه الأخيرة و عدم فاعليتها في حل أهم القضايا العربية، حيث تقدمت ليبيا بطلب لمجلس الجامعة العربية بتعديل ميثاق الجامعة وذاك بالتنسيق مع دول عربية أخرى كقطر، والتي تم عرض مقترحاتها في دورتها العادية سنة 1997 إلا أنه تم تأجيل مشروع تعديل الجامعة لدورات أخرى.

وبغض النظر عن طبيعة المواقف التي تتبناها الجامعة في مختلف القضايا العربية إلا أن حادثة لوكربي ألقت بظلالها على مجريات عمل الجامعة العربية حيث شكلت اتفاقية الدفاع المشترك التي تم عقدها في 1950/6/17 أحد أوجه نقد ليبيا لدور الجامعة باعتبارها دولة عضوة حيث تنص هذه المعاهدة في أحد بنودها أن "**كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة من الدول المتعاقدة أو أكثر منها أو على قواتها هو اعتداء عليها جميعا**"[2]. وهو ما لم يتحقق لليبيا أثناء الهجوم الأمريكي البريطاني عليها أو الحصار الدولي الذي فرض على خلفية حادثة لوكربي.

---

(1) خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص:07.

(2) فتحي أحمد معتوق، مرجع سابق، ص: 252.

كما أكد الرئيس القذافي أن اتجاه ليبيا لنقد عمل الجامعة العربية مرده الدوافع التالية:

1- من حق ليبيا أن تنتقد جامعة الدول العربية في تخاذلها تجاه قضايا الأمة العربية بشكل عام، وتجاه ليبيا كحالة خاصة عاشت مرحلة عصيبة من جراء الحظر الجوي والاقتصادي من قبل الغرب، وللأسف لم يكن هناك أي دور أو موقف رافض من قبل الجامعة ضد الحصار المطبق على ليبيا.

2- أن ليبيا عندما تنتقد الجامعة كمؤسسة، ليس الهدف الحقيقي هو المؤسسة بعينها، لأن ليبيا تعي مسبقا بأن الجامعة ما هي إلا مؤسسة مغلوب على أمرها فهي مكبلة بخيوط ميثاق يحتاج إلى التغيير ورغبة أنظمة سياسية عربية ترفض الإصلاح والتجديد ومتغيرات دولية تضرب بآثارها على جناحي الجامعة لتشل حركتها سواء على الصعيد العربي أو العالمي.

3- أن الدعوة الليبية المتكررة بالانسحاب من جامعة الدول العربية ليست دعوة اعتباطية وليست دعوة ضد الجامعة كمؤسسة وليست ضد الجامعة كأمانة عامة وإداريين وهيئات بل هي محاولة للوقوف على تغيير الدور المحدود للجامعة الذي لا يجد فيه أعضائها أبسط أنواع الحماية والانتماء.[1]

---

(1) معمر القذافي، الوحدة العربية: دراسات عصرية من مكتبة القذافي السياسية. نقلا عن: فتحي أحمد معتوق، مرجع سابق، ص: 253.

فصناع القرار في ليبيا يعتقدون أن الجامعة العربية من أكثر المنظمات الإقليمية تعرضا لتأثيرات البيئة الدولية وتدخلاتها المستمرة بسبب عقيدة النظام الذي تنتمي إليه في نفس السياق يعتقد الباحث محمد السيد سعيد أن الجامعة العربية منظمة إقليمية تتعرض منذ نشأتها لتصارع ثلاث إرادات **وهي:**

1- إرادة الفكر القومي.

2- إرادة الأقطار الأعضاء.

3- إرادة البيئة الدولية. (1)

بالموقف الليبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي:

عرف الموقف الليبي تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي تحولا جذريا، فبعد أن كانت ترى ليبيا أن تحل هذا الصراع يتم من خلال العمل العسكري المباشر وتحرير كامل الأراضي الفلسطينية، طرحت رؤية سلمية سنة 1998 من خلال اجتماع المؤتمرات الشعبية الأساسية في سبتمبر 1998 حيث أدان المؤتمر "**ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من حرب إبادة جماعية على أيدي الصهاينة الذين يرتكبون أبشع جرائم شهدها التاريخ، ترفضها وتدينها الشرائع...حيث يرى المؤتمر أن القضية الفلسطينية لا تحل إلا بعودة جميع الفلسطيني إلى ديارهم التي طردوا منها، وقيام دولة ديمقراطية غير عنصرية يتساوى فيها جميع المواطنين بغض النظر**

---

(1) جمبل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط6، سبتمبر 1999، ص176.

عن ديانتهم وأعرافهم على غرار ما أنجز في جمهورية جنوب إفريقيا ، وبما يحقق السلام الشامل والعادل في المنطقة.."[1]، حيث عرفت المبادرة الليبية لحل القضية الفلسطينية بالكتاب الأبيض. الذي تضمن إقامة دولة "اسراطين" التي يعيش فيها الفلسطينيون والإسرائيليون معاً، وتكون لهذه الدولة انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة، ويتم نزع أسلحة الدمار الشامل منها، كما يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى ديارهم، ويتم تدويل مدينة القدس لتكون لكل الأديان، عندها يتم انضمام هذه الدولة الجديدة إلى جامعة الدول العربية. واستند الكتاب الأبيض في طرح هذه المقترحات إلي قرارات هيئة الأمم المتحدة، فمسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين تعتمد على قرار مجلس الأمن رقم 191 الذي يضمن حق العودة للفلسطينيين الذين طردوا بعد أحداث حرب 1948، كما أن مسألة تدويل مدينة القدس أكّده القرار 242 الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، والذي ينص على إقامة دولة فلسطينية وأخرى إسرائيلية حسب حدود التقسيم سنة 1967، أما نزع أسلحة الدمار الشامل فهي تتوافق مع الاتفاقيات الدولية بخصوص منع إجراء التجارب النووية، وحضر انتشار أسلحة التدمير الشامل التي لم توقع عليها إسرائيل.[2]

---

(1) قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المصاغة في مؤتمر الشعب العام في دورته التكميلية في الفتر من 25 أوت إلى 01 سبتمبر 1998، نقلا عن: فتحي أحمد معتوق، مرجع سابق، ص: 184.

(2) معمر القذافي، الكتاب الأبيض، منشورات المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، محصل عليه من الموقع:

http://www.libyaforum.org/index.php?option=com-paf

أما سياسة ليبيا تجاه إسرائيل فقد عرفت هي الأخرى تحولا كبيرا فانتقل التعامل مع ليبيا لإسرائيل لا على أساس أنها الدولة الإرهابية والمحتلة إلى بل كونها الدولة المسالمة التي لا تريد إلا السلام في الشرق الأوسط حيث صرح نجل الرئيس القذافي سيف الإسلام أن" **ليبيا لم تعد ترى في وجود إسرائيل كدولة تهديدا لأمنها وأنها لم تعد تعتبر نفسها في مواجهة إسرائيل، حتى أن الفلسطينيين أنفسهم لا يريدون الخيار العسكري مع إسرائيل.**"[1]

(1) خالد حنفي علي، "السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية"، مرجع سابق، ص:118.

خلاصة الفصل الثالث

سيطرت قضية لوكربي على مجريات الحوار بين ليبيا والدول الغربية طيلة عقد التسعينيات، إلا أن التحول في سياسات ليبيا تجاه الغرب من خلال التحرك عبر القنوات الدبلوماسية مثل نقطة انطلاق لبداية التحول في السياسة الخارجية الليبية.

- إن توجيه الاتهام إلى ليبيا في تفجير طائرة البانام الأمريكية فوق مدينة لوكربى سنة 1988، وحادث تفجير الطائرة الفرنسية فوق صحراء النيجر سنة 1989، و مطالبة ليبيا بتسليم مواطنيها إلى القضاء الأمريكي أو البريطاني، رفض ليبيا لهذه المطالب، جعل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تقوما بتصعيد المواجهة بعرض القضية على مجلس الأمن الذي أصدر القرارات رقم: 731 ، 748 ، 883، والتي تضمّنت ضرورة امتثال ليبيا للمطالب الغربية، بنبذ الإرهاب، والكشف عمّا يتوفر لدى ليبيا من معلومات، والسماح بالحرية الكاملة للوصول إلى الشهود والوثائق، بالإضافة إلى دفع التعويضات المناسبة، وتضمّنت هذه القرارات فرض عقوبات على ليبيا، أهمها: حظر جوي على الطائرات، وتقليص عدد ومستوى البعثات الدبلوماسية في الخارج، وتجميد الأرصدة الليبية .

- كانت تحركات الدبلوماسية الليبية عبر العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجمعية العامة بالأمم المتحدة، والتي أبدت من

خلالها الاستعداد لمحاكمة المتهمين في دولة محايدة يحددها مجلس الأمن، أو أي جهة دولية أخرى.

- لم يحدث آي تغيّر في مواقف أطراف النزاع طيلة السنوات من 1991، وحتى 1998، حيث تمسّكت الولايات المتحدة وبريطانيا بضرورة محاكمة المشتبه بهما في إحدى دولتيهما، بينما تمسّكت ليبيا بأن النزاع قانوني وان محكمة العدل الدولية هي المُخوّلة بالنظر فيه.

بنهاية سنة 1998 قبلت الولايات المتحدة وبريطانيا بمحاكمة المتهمين في هولندا وأمام القضاء الاسكتلندي، وبتدخلٍ من قبل الأمم المتحدة، تم التوصل إلى اتفاق والذي تمَّ بموجبهِ تسليم المُتهمين في 1999/4/6.

- كان التحول في مواقف الدول الغربية نتيجة للعديد من العوامل الداخلية والخارجية، أمّا العوامل الخارجية فأهمها القرار الذي اتخذته محكمة العدل الدولية بحقها في النظر في الطلب الليبي، وان مجلس الأمن ليس من صلاحيته النظر في قضايا يكون النزاع بشأنها قانونياً، أمّا العوامل الداخلية التي تختصّ بالوضع الاقتصادي لليبيا فإن أهمّها الاستثمارات النفطية المتوقعة في ليبيا، والتي تتزامن مع الاحتياطات النفطية الكبيرة المتوقع وجودها في الأراضي الليبية التي لم تُستكشف بعد ، والفرص الاستثمارية في القطاعات الأخرى .

- أمّا دوافع التحول في السياسات الليبية، فإن أهمها اقتناع صُنّاع القرار في السياسة الخارجية الليبية إن آلية عمل النظام الدولي قد تغيّرت بانهيار الاتحاد السوفييتي، وأن الولايات المتحدة والدول الغربية أصبحت الدول الفاعلة والمؤثرة في النظام.

- كما أُعلن عن صيغة التعويضات لضحايا طائرة لوكربي، والطائرة الفرنسية، ودفع التعويضات للمتضررين من أحداث ملهى لابيل بألمانيا ، وتحمل ليبيا المسؤولية المدنية دون الجنائية عن هذه الحوادث ، كما أعلنت ليبيا عن تخليها عن تطوير برامج أسلحة الدمار الشامل، وتُوّج ذلك بزيارة المدير العام للوكالة الدولية إلى طرابلس ، مما رسّخ القناعة لدى الدول الغربية والمجتمع الدولي بأن ليبيا جادّة في تطوير علاقاتها على كافة المستويات.

- كما تميّزت السياسة الخارجية الليبية خلال فترة التسعينيات بالتوجه نحو القارة الأفريقية، نظرا للدعم الذي قدمّته في قضية لوكربى، مدعمتا بقوة العامل الاقتصادي، مما تمخّضَ عنه إعلان قيام تجمع دول الساحل والصحراء وقيام الاتحاد الأفريقي .

ورغم النجاح في زيادة عدد أعضاء دول التجمع، و إعلان الاتحاد الإفريقي، إلا أنه هناك العديد من التحديات التي تواجه القارة الأفريقية والتي أهمها تحقيق التنمية، وتخفيض الديون، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وحلّ النزاعات العرقية والقبلية،

والحروب الأهلية، والتي سيكون نجاح أو فشل الاتحاد والتجمع، رهن بمواجهة هذه التحديات، بالتركيز على الجوانب الاقتصادية.

- أمّا على مستوى العلاقات الليبية ـ العربية وبعد أن كانت توجهاتها تتميز بقوة الالتزام بقضية الوحدة العربية، أصبح التركيز على العلاقات الثنائية وخاصة مع دول الجوار مصر وتونس، وقدّمت حلا للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وذلك بطرح الكتاب الأبيض والذي يدعو إلى قيام دولة إ"سراطين" التي يتعايش فيها اليهود والفلسطينيون معاً، وتجري بها انتخابات حّرة تحت إشراف الأمم المتحدة ويتم نزع أسلحة الدمار الشامل منها.

obeikandi.com

obeikandl.com

obeikandl.com

لقد انطلقت الدراسة من فرضية محددة وهي أن التحولات العميقة التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة الذي تَكون بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، والذي أعطى أهمية بالغة للمبادلات الاقتصادية، مستفيدة من الأهمية الجيواقتصادية لليبيا في المنطقة، وضمن توجهات عملية المنافسة ما بين الكتل الاقتصادية على المناطق الغنية التي يكون لها أهمية متزايدة في ضوء الأحادية القطبية انعكس على السياسة الخارجية الليبية، مما أدّى إلى إعادة ترتيب أولوياتها، حيث ومن خلال دراسة السياسة الخارجية الليبية بعد الحرب الباردة من خلال المستويات السابقة توصلنا لمجموعة من النتائج النظرية والعملية ساهمت بشكل أو بآخر في تحديد معالم موضوع الدراسة:

النتائج النظرية:

1. إن دراسة و تحليل السياسة الخارجية للدول من منظور العوامل المؤثرة فيها، يتطلب تفكيك عملية السياسة الخارجية إلى مجموعة من المتغيرات منها المتعلق بالبيئة الداخلية (عوامل اقتصادية، جغرافية ،نفسية، مؤسساتية ...)، و أخرى تتعلق بالبيئة الدولية المحيطة بالدولة محل الدراسة سواء ما تعلق منها بالنظام الدولي من حيث الوحدات أو من حيث طبيعة التفاعلات القائمة بينها.
2. لعل دراسة السياسات الخارجية لدولة من دول العالم الثالث أين يسود منطق شخصانية صناعة القرار السياسي بهذه الدول، يؤكد على فرضية أن أهم مقترب نظري يمكن الباحث من

تحليل السياسة الخارجية تحليلا دقيقا هو المقترب النفسي و الذي يسلط الضوء على البيئة النفسية لصناع القرار بهذه الدول، خصوصا في ظل تضخم الجهاز التنفيذي بهذه الدول.

3. إلا انه بالمقابل لا يمكن إهمال القدرة التفسيرية الكبيرة لمقتربات التحليل الكلاني للسياسة الخارجية، و التي تركز على دور و تأثير العوامل الدولية المحيطة بالدول خصوصا منها الدول الصغرى، هذه الأخيرة التي تحاول دائما تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية و المتمحورة أساسا حول محاولة الحفاظ على الوضع القائم أو بالتحديد المحافظة على بقاء الدولة في المسرح الدولي مهما كانت درجة تأثيرها و حركيتها.

4. إن تغير النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطب، يفرض حتما على الدول الصغيرة ضرورة التغيير و التكيف مع مقتضيات الحقبة الدولية الجديدة و التي تشهد سيطرة دولة واحدة على العالم اقتصاديا و سياسيا و خصوصا عسكريا. هذه الظروف تحد حتما من حرية المناورة التي كانت متاحة لمثل هذه الدول- دول صغيرة- في ظل نظام ثنائي القطبية، الأمر الذي يزيد من أهمية و درجة تأثير المتغير الدولي على السياسة الخارجية.

5. مكانة الدولة في سلم النظام الدولي قد تساعد الباحث في ميدان السياسة الخارجية من تحديد أي العوامل الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية للدولة، فمن منظور النظام الدولي(البيئة

الدولية)، كون الدولة محل الدراسة دولة كبرى أو دولة صغرى قد تكون العامل الحاسم في تحديد كون دور الدولة دورا مؤثرا في البيئة الدولية (الدول الكبرى)، أو دورا متأثرا بحيثيات المسرح الدولي في ظل مسعاها للتكيف مع الوضع القائم و المحافظة على البقاء كما ذكرنا سابقا. الأمر الذي سيزيد أو ينقص من أهمية تأثير العامل الدولي على السياسات الخارجية لهذه الدول.

6. تشير أدبيات دراسة السياسة الخارجية الحديثة إلى أنها امتداد للسياسة الداخلية وانعكاس لها، ويبرز ذلك من خلال القضايا المطروحة حالياً على النظام الدولي مثل الإرهاب، حقوق الإنسان، الديمقراطية، الحدّ من انتشار أسلحة التدمير الشامل، والتي أصبحت قضايا عالمية أكثر منها قطرية.

النتائج العملية:

1. إن التغيرات الهيكلية والقيمية التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة أثر بشكل بارز على طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية من خلال تحولها نحو تبني الديمقراطية الليبرالية الذي أفضى بدوره إلى إحداث تغيرات عميقة في اقتصادياتها نظرا لارتباطها باقتصاديات الدول الغربية ناهيك عن فرض المؤسسات المالية سياسات عليها تدعو إلى تطبيق إصلاحات سياسية واقتصادية مقابل تقديم المساعدة لها.

2. اتجهت الدول المغاربية للاستفادة من الفرص التي فرضتها المتطلبات الدولية الجديدة من نحو الفضاءات الجديدة خصوصا في ظل المنافسة الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وذلك ببناء علاقات اقتصادية وسياسية وعقد اتفاقيات أمنية.

3. مقابل هذا التوجه نحو هذه الفضاءات كانت محاولات الدول المغاربية متواضعة نحو توطيد وتطوير العلاقات البينية على خلفية تجميد آليات عمل الاتحاد المغاربي منذ سنة 1994.

4. لقد أثبتت قضية لوكربي إن الهاجس الأمني كان مسيطراً على تفاعلات ليبيا الخارجية بصفة عامة، والأمن المقصود هنا هو أمن النظام السياسي كما يراه صناع القرار في ليبيا.

5. لقد كان للتغيرات الهيكلية التي تتم بين وقت وآخر بأمانة الجنة الشعبية للاتصال الخارجي، أثر سلبي في الحدّ من فاعليتها وقيامها بأداء دورها ، فبعد قيام الثورة مباشرة سُميت وزارة الوحدة والخارجية، ثم أمانة الخارجية، ثم المكتب الشعبي للاتصال الخارجي ، ثم أمانة اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، وفي فترات تم فصل الدائرة العربية لتصبح مؤسسة قائمة بذاتها تحت اسم أمانة الوحدة، وفي فترات تم فصل الدائرة الأفريقية لتصبح أمانة الوحدة الأفريقية، و أخيراً تم ضم جميع هذه الأمانات إلى أمانة اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي .

6. رغم أن عملية اتخاذ القرار تقوم به المؤتمرات الشعبية الأساسية، ومؤتمر الشعب العام، إلا أن هناك دور كبير للرئيس القذافي في صناعة القرار الخارجي أي أنها لا تصبح نافذة ما لم يوافق عليها القذافي.

7. إن الأوضاع العالمية الجديدة تتضمن مرحلة انتقال هائلة بما يرافقها من غموض، الأمر الذي يفرض على السياسة الخارجية إدراك الخصائص التي تميّز هذه المرحلة وحدودها وما تقدمه من فرص وتحديات، ومثل هذا الوضع يضع السياسة الخارجية أمام أمر صعب، جوهره مدى القدرة على التكيّف الذي يعني إعادة ترتيب الأولويات .

8. على المستوى العربي الأفريقي فإن الدعوة التي تبنتها ليبيا بإقامة فضاء عربي أفريقي استندت إلى محاولة النظام الليبي للعب دور إقليمي في المنطقة من خلال استثمار النفط كآلية في تنفيذ توجهاتها التي تعتبر المشاريع في إفريقيا أهم صورها.

obeikandl.com

قائمة المراجع

obeikandl.com

obeikandl.com

Iباللغة العربية

1/الكتب:

1. أحمد عثمان (كميلة) ، السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطية ما بين 1990- 1998. بنغازي: أكاديمية الدراسات العليا، 2005.

2. براهيمي (الحميد) ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

3. حسين الطعان (الرضا) ، التنظيم الدستوري في ليبيا بعد الثورة: الإعلان الدستوري الليبي . بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، 1995.

4. حمدان (جمال)، الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا السياسية. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996

5. زرتمان (وليام) ، "السياسة الخارجية الليبية والسعي نحو البطولة"، من مؤلف : بهجت قرني، علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، (تر:جابر سعيد معوض).القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002

6. السيد سليم (محمد)، تحليل السياسة الخارجية، ط02.القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1998.

7. ـــــ ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين . القاهرة: منشورات جامعة القاهرة ، 2002.

8. عاشور أحمد (محمد)، سالم (علي)، التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق. القاهرة: جامعة القاهرة، 2005

9. عبيد الله مصباح (زايد)، السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق. بيروت: دار الرواد، 2002.

10. عبد الحي (وليد) ، تحول المسلمات في العلاقات الدولية. الجزائر: مؤسسة الشرق للإعلام والنشر، 1994

11. عوض عثمان (السيد)، العلاقات الليبية الأمريكية 1940- 1992 . مصر: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ، 1994

12. مطر (جميل) ، على الدين هلال وآخرون ، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط5. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986.

13. مطر (جميل)، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، ط6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1999.

14. معتوق أمحمد (فتحي) ، المتغيرات السياسية الإقليمية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية 1990- 2003. الجماهيرية الليبية: مجلس الثقافة العام، 2008.

15. المهذبي(ميلود)، قضية لوكربي و أحكام القانون الدولي جدلية المشروعية والشرعية . سرت :الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الإعلان

16. مويسي(محمد)، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، ج:1.بيروت:دار البيارق، 1993

17. ميرل (مارسيل)، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، (تر:حسن نافعة). القاهرة:دار المستقبل العربي، 1986

18. ناصيف حتي (يوسف)، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985

19. نبلوك (تيم)، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط- العراق- ليبيا- السودان . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001

20. هلال (علي الدين) و آخرون ، معجم المصطلحات السياسية . القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة، 1994.

21. هنتغنتون (صموئيل) ، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، (تر:مالك عبيد أبو شهيوة، محمود محمد خلف). الجماهيرية العربية الليبية: الدار الجماهيرية.(د.ت.ن).

2- الدوريات:

22. أبو زكريا(يحى) ، "المغرب بعد الحسن الثاني"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 187، سبتمبر1999.

23. بخوش (مصطفى) ، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم الانسانية، العدد03، بسكرة: جامعة محمد خيضر، أكتوبر 2002.

24. توق (محي الدين)، "الاتحاد من أجل المتوسط: من فكرة فرنسية إلى منظور أوروبي"، مجلة شؤون دولية، العدد 3، 2008.

25. حسن المصدق."شركاء لا أتباع: الاتحاد المتوسطي: كولونيالية جديدة أم شراكة حقيقية؟"، مجلة العرب ، العدد :2008،09.

26. خالد حنفي (علي)، "السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 156 ،أفريل 2004.

27. الزين(سمير)، "مآزق العمل الجماعي العربي: التجمعات الإقليمية نموذجا"، مجلة شؤون الأوسط، العدد77 ،نوفمبر1998.

28. سلامة (غسان) ، "لتحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 288، 2003.

29. شافعي (بدر حسن) ، " سياسة ليبيا تجاه إفريقيا في التسعينيات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 140 ،أفريل2000.

30. شكري (عز الدين)، "المغرب العربي الكبير: آليات الوحدة والتجزئة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 93، جويلية 1988.

31. الشميطلي (هاني)، "أوربا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط".المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد: 19 ، 2008.

32. عبد الخالق (عبد الله) ، "النظام العالمي الحقائق والأرقام" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 191 ، 1992.

33. عبد الله (صالح)، "قضية لوكربى وتحول المواقف الغربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر 1998.

34. عصام الدين (جلال)، "قضايا الدين والنظام العالمي الجديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد110، 1992.

علي (أحمد)، الطراح، غسان منير حمزة سنو، "اليمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، ماي 2003.

35. غسان(سلامة) ، "التحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية" ، مجلة المستقبل العربي، العدد 288 ، 2003.

36. نازلي معوض (أحمد)، "السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوربية".مجلة السياسة الدولية.العدد :73.أكتوبر .1983

37. ولد السالك (ديدي) ، "اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل"، المستقبل العربي، العدد 312، فبراير 2005.

38. يحى أبو زكريا، "المغرب بعد الحسن الثاني"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 187، سبتمبر1999.

3- الدراسات غير المنشورة:

39. برقوق (أمحند) ، "مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة"، النظم السياسية المقارنة (محاضرات ألقيت على طلبة العلوم

السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2009/2008).

40. ـــــ ، "التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني"، (محاضرات، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر.)

41. تيقمومين (ابراهيم) ، "المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة: التوافق والتنافس الفرنسي الأمريكي أنموذجا"، رسالة ماجستير.(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2005.

42. دمدوم (رضا) ، "تأثيرات التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على النزاع الهندي الباكستاني"، رسالة ماجستير.(جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 1999.2000).

43. الصالحين الهوني (مصطفى) ، " كيف نحقق التكامل والاندماج المغاربي ؟ الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي"، مداخلة: " المغرب العربي في مفترق الشراكات"، مركز جامعة الدول العربية – تونس، 31 ماي 2007.

44. عليلي (موني)، "السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة".مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية

العلـــوم السياســـية والإعـــلام، قســـم العلـــوم السياســـية، 2002/2001.

4- الانترنت:

45. أحمد المصراتي (عبد الله)، "العولمة: المفهوم والعلاقة بالمفاهيم الاجتماعية في ظل التطور التاريخي"، متحصل عليه من الموقع:

http://www.minshawi.com/other/globalization.htm

46. أبو زيتون (أيمن)، " أسباب وتداعيات التحول السياسي الليبي"، متحصل عليه من الموقع:

www.midlleast.com/articles3822

47. بسيكري (السنوسي)، "قراءة في تطور العلاقات الليبية الغربية"، متحصل عليه من الموقع:

www.aqlamoonline.htm

48. ـــــــ، "اعتذار إيطاليا لليبيا.. انتصار سياسي أم عودة للاستعمار"، متحصل عليه من الموقع:

http://www.eslaah.net/le3.php?kesm=75&baab=9&id=1371

49. بن أحمد سالم (سيدي أحمد)، "الاتحاد الأفريقي"، متحصل عليه من الموقع:

www.aljazeera net/in-depth/African-union/2002/7/17-10-5.htm

50. ـــــــ، "واشنطن تضغط و القذافي يعارض - التدخل الأجنبي بدارفور"، محصل عليه من الموقع:

www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1030565

51. بن عنتر (عبد النور) ، "الاتحاد المغاربي...بين الافتراض والواقع"، متحصل عليه من:

www.aljazeera.net/in-depth/arabic-work/2002/8/8-14-9htm

52. التقرير الاستراتيجي العربي، قضايا مغاربية، متحصل عليه من:

http : acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1.htm

53. التلاوي (أحمد) ، "لماذا حصلت ليبيا على المكافأة الأمريكية؟، متحصل عليه من الموقع:

www.almanaralink.com/new/index.php.scid=1406

54. حسن عبد الوهاب (مصطفي)، "النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد على إقليم أوزو"، مُتحصل عليه من الموقع:

http://www.ac.ly /showthread.php?p=3475

55. حسن شافعي (بدر)، "الساحل والصحراء والدور الليبي في أفريقيا" ، متحصل عليه من الموقع:

www.islamonline.net/arabic/politics/article42.shtml

56. خالد حنفي (علي)، "لماذا تخلت ليبيا عن برامج أسلحة الدمار الشامل؟"، متحصل عليه من الموقع:

www.ahram.org.eg/acpss

57. أمحمد الداسر، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي" متحصل عليه من موقع:

Http //al-mostapha.info/data/arabic/depot3/gap.phpfile=006820.pdf

58. الفاضلي(فتحي) ،"حرب تشاد الكارثة"، متحصل عليه من الموقع: **http ://www.ossanlibya.com/?/ 4389**

59. فيوليت داغر، " محصلة الشراكات بعد عشر سنوات". متحصل عليه من موقع:

http://www.nufooz.com/ar/article/content/miscellaneous-news

60. القذافي (معمر)، الكتاب الأبيض، منشورات المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، محصل عليه من الموقع:

http://www.libyaforum.org/index.php?option=com-pdf

61. صبح (سمير)، "هل نحن أمام مغرب عربي أمريكي؟"، متحصل عليه من الموقع:

www.diva-portalOrg/diva/getdocumenturn_fulltext.pdf

62. "مبادرة الحكم الذاتي وآفاق الحل في الصحراء" ، متحصل عليه من الموقع:

www.almoustakbel.info/spip.php?article165

63. المديني (توفيق)، "الجماهيرية الليبية تدخل رسميا العصر الأمريكي"، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2006، متحصل عليه من الموقع:

www.Awu-dam.org

64. ـــــ، "اعتذار ايطاليا عن الاستعمار..يعزز العلاقات الأوروبية - الليبية"، متحصل عليه من الموقع:

www.awan.com/pages/oped/11078

65. محمد عاشور (مهدي)، "بعث الاتحاد المغاربي...هل تتنكر ليبيا لإفريقيا؟، متحصل عليه من الموقع:

www.islamonline.net/arabic/politics/200201/article27.shtml

66. مركز دمشق للدراسات النظرية و الحقوق المدنية، "الأمن وتحديات الاندماج الإقليمي في دول المغرب العربي"، تحصل عليه من:

www.dctcrs.org/55041htm

67. العدبه (علي)، "العولمة والتكتلات الاقتصادية"، متحصل عليه من الموقع:

Http: awu.dam.org/politic/9-10/fk019.htm

68. علمو (عمار)، "ارتياح لإنهاء أزمة الممرضات البلغار"، متحصل عليه من الموقع:

www.algazeera.net/news/47008.htm

69. "علاقة الجزائر بمسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، متحصل عليه من الموقع: **http://www.dz-eudel.com**

70. "علاقة المغرب بمسار الشراكة مع الاتحاد الأوربي"، متحصل عليه من الموقع: **http://www.delmar,cec.eu.in**

71. "علاقة تونس بمسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، محصل عليه من الموقع: **http://www.ce.intl.tn**

72. العياشي عنصر، " التجربة الديمقراطية في الجزائر"، متحصل عليه من الموقع:

Alayachi -hu.tripod.com/ Alayachi 2.doc

73. غالب عبد المجيد، " التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة المغاربية"، متحصل عليه من الموقع:

http://www.cmes-maroc.com/ar/index.php

II المراجع باللغة الأجنبية:

74. Gideon (Rose).Neoclassical realism and theories of foreign policy. World politics. Vol:51.n 1.october 1998

75. Modelski George) ,A theory of foreign policy, New York :praeger.1962.

76. Rittberger (Volker), Approaches to the study of foreign policy derived from international relations theories.From internet site:

www.bepress.com/cgi/view content .cgi context forum & /pdf

77. Smith (Steve), theories of foreign policy: historical overview .international studies. Vol: 12.decembre 1986

78. Us department of state," Middle East partnership initiative" From internet site: **http://mepi.state.gov**

79. W.bruck. Burton sapin.Decision making as an approach to the study of international politics in Ed: Stanley Holfman, Contemporary theory in international relation. Ed: 5.U.S.A: Prentice Hill. 1965.

obeikandl.com